المحور: الرقمنة كخيار استراتيجي في دعم الشمول المالي

عنوان البحث:

الرقمنة في المصارف الإسلامية السورية ودورها في تعزيز الشمول المالي

د. منى خالد فرحات[1*]، د. شيرين درغام ديب[2]، د. هادي محمد أحمد[3]

[1] أستاذ مساعد، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية. **mona11.farhat@damascusuniversity.edu.sy**

[2] د. شيرين درغام ديب، مدرس، قسم المصارف والمؤسسات المالية، كلية العلوم الإدارية، جامعة الشام الخاصة، سورية.
Sh.d.foas@aspu.edu.sy

[3] د. هادي محمد أحمد، مدرس، قسم المصارف والمؤسسات المالية، كلية العلوم الإدارية، جامعة الشام الخاصة، سورية.
h.m.a.foas.lat@aspu.edu.sy

Digitization in Syrian Islamic Banks and its Role in Enhancing Financial Inclusion

Dr. Mona K. Farhat[1*], Dr. Sherien D. Deeb[2], Dr. Hadi M. Ahmed[3]

[1] Assistant Professor, Department of Accounting, Faculty of Economics, Damascus University, Syria.
mona11.farhat@damascusuniversity.edu.sy
Lecturer, Department of Banks and Financial Institutions, Faculty of Administrative Sciences, Al-Sham Private University, Syria. Sh.d.foas@aspu.edu.sy
[3] Lecturer, Department of Banks and Financial Institutions, College of Administrative Sciences, Al-Sham Private University, Syria. h.m.a.foas.lat@aspu.edu.sy

الملخص

هدف البحث إلى التعرف على دور التحول الرقمي في القطاع المصرفي في تعزيز الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع دراسة حالة المصارف الإسلامية في سورية خلال الفترة 2010–2023، وتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، والاعتماد على التقارير السنوية للمصارف، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- يسهم التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال إتاحة منتجات مالية إسلامية تتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، مما يتيح الوصول لشرائح لا يغطيها التمويل التقليدي.
- تقدم المصارف الإسلامية عينة البحث الخدمات المصرفية الرقمية للأفراد والشركات، التي تمنحهم المرونة في إنجاز معاملاتهم وسهلة الوصول إليها، بتكاليف قليلة وجودة أعلى.
- انعكس توجه المصارف الإسلامية نحو التحول الرقمي على تعزيز الشمول المالي من حيث إتاحة الخدمات المالية المصرفية، واستخدام الخدمات المالية والمصرفية (من خلال: زيادة حجم الودائع والتسهيلات الممنوحة)، والجودة، واستطاعت جذب العديد من الأشخاص غير المشمولين مالياً،

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، المصارف الإسلامية، الشمول المالي، التنمية المستدامة.

أولاً: الإطار العام

1.1- المقدمة:

في بداية عام 2000 بدأ الاهتمام بمفهوم الشمول المالي **Financial Inclusion**، وسعت العديد من الدول إلى تحديد السياسات التي تنظّم الشمول المالي، وتقديم مجموعة من الخدمات المالية للفئات ذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة، وفي السنوات الأخيرة اعترفت المؤسسات الدولية (مثل: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي)، بأهمية الصناعة المالية الإسلامية كأحد أبرز أدوات مواجهة تحدّي الاستبعاد المالي، وتشير التقديرات إلى تحقيق المصرفية الإسلامية مزيداً من التقدم، خاصة فيما يتعلق بتحسين جودة الخدمات المقدمة، وابتكار منتجات جديدة، مما يتيح لها إمكان الوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء، وتعزيز الشمول المالي. **(Abu Eid et al., 2023)**

أدى التطور السريع في التكنولوجيا الرقمية إلى ظهور العصر الرقمي، واستخدام التقنيات الرقمية المتقدمة (مثل: إنترنت الأشياء **Internet of Things**، وتحليلات البيانات الضخمة **Big Data Analytics**، والتعلم الآلي **Machine Learning**، والذكاء الاصطناعي **Artificial Intelligence**، والحوسبة السحابية **Cloud Computing**، وسلسلة الكتل **Blockchain**) التي أدت إلى تبسيط الإجراءات، وتحسين الأعمال. **(Shanti et al., 2023)**

وأدى ظهور فيروس كورونا في نهاية عام 2019 إلى تسريع عملية التحول الرقمي **Digital Transformation** في المصارف، من أجل تسهيل الوصول إلى التمويل، وتعزيز الشمول المالي، ودعم الموقف التنافسي، وزيادة الربحية، وبيّن تقرير أهداف التنمية المستدامة **Sustainable Development** الصادر عن الأمم المتحدة عام 2023، أنه في عام 2021 كان لدى 76% من البالغين في جميع أنحاء العالم حسابات في المصارف أو مؤسسات التمويل الأصغر أو مزودي الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة، مقابل 62% في عام 2014، وخلال الجائحة فتح 39% من البالغين في الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل حساباتهم المصرفية، من أجل استلام الأجور المدفوعة أو التحويلات الحكومية. (الأمم المتحدة، 2023)

وفي عام 2017 أطلق صندوق النقد العربي "المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية"، بهدف تعزيز مستويات الشمول المالي، وتسعى معظم الدول إلى تحقيق الشمول المالي، خاصة أنه يوجد 1.7 مليار شخص حول العالم لا يتاح لهم فرصة الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية. (الطيب، 2020)

يركز هذا البحث على تقييم تجربة المصارف الإسلامية في سورية في مجال التحول الرقمي، وبيان دوره في تعزيز الشمول المالي.

1.2- مشكلة البحث:

تتميز المصارف الإسلامية بتقديم منتجات وخدمات مصرفية متوافقة مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وتقديم صيغ تمويل تعتمد على مبدأ المشاركة وتقاسم المخاطر، ولا بد من تبني المصارف الإسلامية للتحول الرقمي من أجل تعزيز الشمول المالي. وتتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال الآتي: ما هو دور التحول الرقمي في المصارف الإسلامية السورية في تعزيز الشمول المالي؟

1.3- أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أهمية تبني المصارف الإسلامية للتحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي، وضمان الوصول للخدمات المصرفية من قبل شريحة أوسع من العملاء، والحد من الفقر، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتعتبر الدراسة الأولى- على حد الباحث- التي تركّز على التعرف على أهمية التحول المالي في المصارف الإسلامية السورية في تعزيز الشمول المالي.

1.4- أهداف البحث:

يهدف البحث إلى توضيح النقاط الآتية:

- مفهوم التحول الرقمي.
- مفهوم الشمول المالي وأبعاده.
- توضيح العلاقة بين التحول الرقمي في المصارف الإسلامية والشمول المالي.
- التعرف على تجربة المصارف الإسلامية السورية في مجال التحول الرقمي، ودوره في تعزيز الشمول المالي.

1.5- منهج البحث:

من أجل معالجة مشكلة البحث، تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، من خلال الرجوع إلى الكتب والأبحاث العلمية والتقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية، من أجل إعداد الجانب النظري للبحث. وتم الاطلاع على التقارير السنوية للمصارف الإسلامية السورية والبيانات الظاهرة على الموقع الإلكتروني الخاص بها، من أجل التعرف على واقع التحول الرقمي في المصارف الإسلامية، ودورها في تعزيز الشمول المالي.

1.6- الدراسات السابقة:

الدراسات باللغة العربية:

1. دراسة اقدح وآخرون (2024): بعنوان: أثر مؤشرات التحول الرقمي في ربحية المصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية.

هدفت الدراسة إلى بيان أثر التحول الرقمي في الربحية المصرفي في المصارف الإسلامية المصرية خلال الفترة 2019-2022، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر للتحول الرقمي في معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية.

2. دراسة صوالحي (2023): بعنوان: تعزيز الشمول المالي من خلال التمويل الرقمي الإسلامي: الأسس والمبادئ في ضوء التجربة الماليزية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية التمويل الرقمي الإسلامي في تعزيز الشمول المالي، وعرض التجربة الماليزية، وتوصلت الدراسة إلى توافق أهداف الشمول المالي التقليدي مع مقاصد الشريعة الإسلامية، وضرورة المراجعة الشرعية لبيئة التكنولوجيا المالية، وتطوير بيئة الشمول المالي الرقمي الإسلامي من حيث الأطر القانونية والتشريعية والفنية، والاستفادة من التجربة الماليزية.

3. دراسة جمعه (2023): بعنوان: آليات التحول الرقمي وأثره على سلامة البيانات المالية: دراسة حالة مصرف الراجحي السعودي.

هدفت الدراسة إلى بيان آليات التحول الرقمي وأثره على سلامة البيانات المالية في مصرف الراجحي في السعودية لعام 2022، وتوصلت الدراسة إلى أن آليات التحول الرقمي ساهمت في تحسين جودة الخدمات المالية المقدمة، وتخفيض التكاليف، وتقديم خدمات مالية سريعة وآمنة.

3. دراسة شحاده (2022): بعنوان: تأثير أبعاد التحول الرقمي في النضج الرقمي للمصارف الإسلامية: بحث تطبيقي في البنوك الإسلامي الأردنية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين التحول الرقمي والنضج الرقمي في المصارف الإسلامية في الأردن، وتم توزيع استبيان على العاملين في المصارف الإسلامية، وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف لم تصل إلى مستوى النضج الرقمي، وغياب رؤية واضحة للتحول الرقمي في تلك المصارف.

4. دراسة تخربين وبوخرص (2022): بعنوان: واقع وآفاق التحول الرقمي لدى المصارف الإسلامية: دراسة حالة مصرف البلاد السعودي.

هدفت الدراسة إلى تقييم التحول الرقمي في مصرف البلاد السعودي لعام 2020، وتوصلت الدراسة إلى اهتمام المصرف بالتحول الرقمي، وكان أول مصرف في السعودية يطرح خدمة فتح الحسابات الجارية رقمياً، وحصل على جائزة أفضل مصرف رقمي لعام 2018، وأفضل منتج رقمي عام 2019.

5. دراسة شرف والصائغ (2021): بعنوان: أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في سورية مقارنة بمجموعة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

هدفت الدراسة إلى دراسة أثر الشمول المالي في النمو الاقتصادي لعينة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 2004–2017، وتوصلت الدراسة إلى أن مؤشرات الشمول المالي في سورية منخفضة جداً، وتؤثر مؤشرات الشمول المالي إيجابياً في النمو الاقتصادي في دول عينة البحث.

6. دراسة ضاهر وخليل (2020): بعنوان: أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في سورية.

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر الشمول المالي في النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 2003–2017، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك أثر سلبي لنمو عدد فروع المصارف التجارية في النمو الاقتصادي في سورية، وهناك أثر إيجابي لنمو عدد شركات التأمين في النمو الاقتصادي في سورية، وأثر إيجابي لنمو حجم القروض وحجم الودائع لدى المصارف التجارية في النمو الاقتصادي في سورية.

الدراسات باللغة الأجنبية:

1. دراسة **Hasan et al. (2024)**: بعنوان: تأثير الشمول المالي في النمو الاقتصادي في آسيا: دليل من إندونيسيا والعراق.

هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الشمول المالي الإسلامي والنمو الاقتصادي في إندونيسيا والعراق خلال الفترة 2000–2014، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير إيجابي للشمول المالي الإسلامي في النمو الاقتصادي.

2. دراسة **Novreska & Arundina (2024)**: بعنوان: دور الشمول المالي الإسلامي في الحد من الفقر وعدم المساواة في الدخل والتنمية البشرية في إندونيسيا.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الشمول المالي الإسلامي في الحد من الفقر وعدم المساواة في توزيع الدخل، ودعم التنمية البشرية في إندونيسيا خلال الفترة 2014–2022، وتوصلت الدراسة إلى أن للشمول المالي دوراً هاماً في الحد من الفقر وتحسين التنمية البشرية، لكنه لا يرتبط بشكل مباشر في عدم المساواة في توزيع الدخل.

3. دراسة **Zhu & Jin (2023)**: بعنوان: كوفيد–19 والتحول الرقمي للمصارف، والقدرات التشغيلية في المصارف التجارية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير فيروس كورونا في العلاقة بين التحول المصرفي الرقمي والقدرات التشغيلية في المصارف التقليدية في الصين خلال الفترة 2011–2021، وتوصلت الدراسة إلى أن التحول الرقمي في المصارف التقليدية أدى إلى تحسين القدرات التشغيلية، من خلال تخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات، وكان تأثير أن فيروس كورونا سلبي على هذه العلاقة.

4. دراسة **Huong et al. (2023)**: بعنوان: كيف يؤثر التحول الرقمي في أداء المصرف؟

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التحول الرقمي في الأداء المالي للمصارف التجارية في فيتنام خلال الفترة 2015–2021، وتوصلت الدراسة إلى أن للتحول الرقمي تأثير سلبي في أداء المصرف مقاساً بمعدل العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية.

5. دراسة **Desky & Maulina (2022)**: بعنوان: التحول الرقمي في المصارف الإسلامية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أسباب لجوء المصارف الإسلامية للتحول الرقمي في إندونيسيا، ومعوقات التحول الرقمي في المصارف الإسلامية، وتم توزيع الاستبيان على ثلاثة مصارف إسلامية، وتوصلت الدراسة إلى توجه المصارف الإسلامية نحو التحول الرقمي من أجل تعزيز القدرة التنافسية، وزيادة الكفاءة التشغيلية، وتخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات، وزيادة رضا العملاء، وتحسين أمن البيانات، والتصدي لفيروس كورونا التي أدت إلى فرض قيود الحركة والتباعد الجسدي.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تعدّ هذه الدراسة امتداداً للدراسات السابقة، وتتميز عنها بأنها تركز على البيئة المصرفية السورية، والتعرف على دور التحول الرقمي في المصارف الإسلامية في سورية في تعزيز الشمول المالي.

ثانياً: الإطار النظري

2.1- مفهوم التحول الرقمي:

يعرف التحول الرقمي بأنه: تطبيق التقنيات الرقمية من أجل إحداث تغيرات في الأنشطة التنظيمية، أو تبسيط العمليات، أو ابتكار نماذج أعمال جديدة. **(Shanti et al., 2023)**

كما يعرف بأنه: "عملية انتقال الشركات إلى نموذج عمل يعتمد على التقنيات الرقمية في ابتكار المنتجات والخدمات، وتوفير قنوات جديدة من العائدات، وفرص تزيد من قيمة منتجها". (جمعه، 2023، 127)

أدى انتشار فيروس كورونا إلى ازدياد اهتمام المصارف بالتحول الرقمي من توفير وصول شريح أوسع من العملاء للخدمات المصرفية، وتتجلى أهمية التحول الرقمي في المصارف في الآتي:

- يساعد التحول الرقمي على استخدام التكنولوجيا من أجل ابتكار نماذج الأعمال، وإضافة قيمة، وتحسين العمليات، وتخفيض تكاليف التشغيل، وتحسين كفاءة الأداء، وتحسين جودة المنتجات والخدمات المقدمة، وتعزيز الميزة التنافسية، وزيادة مساهمة المصرف في الناتج المحلي الإجمالي. **(Huong et al., 2023)**
- يساعد التحول الرقمي على تعزيز الشمول المالي، وتخفيض تكلفة الخدمات المصرفية، وزيادة إمكانية وصول العملاء إليها، وتحسين إدارة مخاطر الأعمال، وزيادة معدل النمو الاقتصادي، والحد من الفقر وعدم المساواة في توزيع الدخل. (العمري، العدي، 2023)

وبينت دراسة حماده (2022) وجود علاقة ارتباط معنوية إيجابية بين التحول الرقمي وتحسين الأداء المالي في المصارف التجارية المدرجة في البورصة المصرية.

2.3- مفهوم الشمول المالي:

يعرف تقرير التنمية المالية العالمية الصادر عن البنك الدولي عام 2020 الشمول المالي بأنه: إمكانية وصول الأفراد والشركات إلى المنتجات والخدمات المالية واستخدامها بأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم، من خلال القنوات الرسمية التي تتسم بالمسؤولية والاستدامة. **(World Bank, 2020)**

يحقق الشمول المالي سبعة أهداف من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي أعلنتها الأمم المتحدة في عام 2015، والتي تسعى إلى القضاء على الفقر المدقع بحلول عام 2030، وتخفيض نسبة الفقر إلى النصف على الأقل.

ويؤدي تبني القطاع المصرفي للتحول الرقمي إلى تعزيز الشمول المالي من خلال توفير أنظمة المدفوعات الإلكترونية، التي تشمل خدمات التحويل والدفع الإلكتروني والمحافظ الرقمية، مما يسهّل ويسرّع التعاملات المالية، ويحدّ من الاعتماد على النقد، ويسمح

بوصول الأفراد والشركات للمنتجات والخدمات المالية. (صوالحي، 2023) ووفقاً لقاعدة بيانات البنك الدولي لعام 2021، تبيّن أنه خلال الفترة 2017–2021: **(World Bank, 2021)**

- ارتفع معدل ملكية الأفراد والشركات للحسابات المصرفية في الدول النامية من 63% إلى 71%، وذلك عائد إلى استخدام التطبيقات المتعلقة بدفع الأموال وتحويلها عبر الهاتف المحمول، وما يزال هناك ملايين الأشخاص حول العالم لا يتعاملون مع المصارف، بسبب نقص النقدية لديهم، أو البعد عن المؤسسات المالية، أو نقص الوثائق التي تؤهلهم للتعامل المصرفي.
- يستطيع حوالي نصف البالغين في الدول النامية الحصول على الأموال في حالات الطوارئ خلال 30 يوماً دون صعوبة كبيرة، ولكن هذا الأمر يواجه صعوبة بالنسبة إلى النساء والفقراء.

مما سبق، يتبيّن للباحث أنه على الرغم من اهتمام المؤسسات الدولية والحكومات بالشمول المالي من أجل دعم التنمية المستدامة، إلا أنه مازال هناك فجوة كبيرة بين الإنجازات المتحققة وبين الإنجازات المستهدفة، ويساعد التحول الرقمي على تضييق هذه الفجوة.

2.4- مزايا الشمول المالي:

تتمثل مزايا الشمول المالي في الآتي:

- توفير الخدمات المالية لجميع الأفراد والشركات بتكلفة معقولة، وتسهيل الحصول على التمويل في حالات الطوارئ، وإتاحة التمويل لأصحاب المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مما يساعد على دعم النمو الاقتصادي، وزيادة تمويل الاستثمارات الحقيقية، والحد من الفقر، وتخفيض نسب البطالة. (عوض، 2021)
- يساعد الشمول المالي على تحسين أداء القطاع المصرفي، وزيادة عدد الفروع المصرفية والوصول إلى الفئات المهمشة، واستقطاب المزيد من الودائع من العملاء الجدد والحاليين، وازدياد عدد أجهزة الصراف الآلي، وارتفاع حجم الائتمان الممنوح للأفراد والشركات، وزيادة الربحية المصرفية. (الشحات، أبو ديار، 2023)
- يساعد الشمول المالي على رفع معدلات النمو الاقتصادي، والمساواة في توزيع الدخل، وتوفير تعليم ذي جودة أفضل لجميع فئات المجتمع، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وتخفيض معدل وفيات الرضع. (دبوش، بيري، 2023)

2.5- أبعاد الشمول المالي:

تتمثل أبعاد الشمول المالي في الأبعاد الثلاثة الآتية:

- الوصول إلى الخدمات المالية **Access Dimension:** يشير هذا البعد إلى مدى توافر الخدمات والمنتجات المالية، وإمكان استخدامها من قبل الأفراد والشركات من أجل تلبية احتياجاتهم المالية، ويتيح هذا البعد إمكانية استفادة الأفراد والشركات من فرص الحصول على الائتمان، والاستثمار، وادخار الأموال للتقاعد، والتأمين ضد المخاطر. **(Kumari, 2021)**
- استخدام الخدمات المالية **Usage Dimension:** يشير هذا البعد إلى مدى استخدام الأفراد والشركات للمنتجات والخدمات المالية، وهناك عدد من الأفراد الذين يمكنهم الوصول إليها ولكنهم لا يريدون استخدامها لأسباب دينية أو ثقافية. وقد يتم استبعاد بعض الأفراد بشكل قسري من استخدام الخدمات المالية، بسبب انخفاض دخلهم، أو لأنهم يشكلون مخاطر إقراض عالية. وبينت دراسة **Akhter et al. (2019)** أن المعتقدات الدينية تعتبر من العوامل الرئيسة في نقص الشمول المالي في الدول الإسلامية، لكنها لم تكن سبباً رئيساً في الاستبعاد المالي في الدول غير الإسلامية، ويكون مستوى الشمول المالي منخفضاً للغاية، وخاصة في المجتمعات الريفية الفقيرة، عند انخفاض الدخل وعدم القدرة على الوصول إلى المؤسسات المالية.
- جودة الخدمات المالية **Quality Dimension:** يشير هذا البعد إلى مدى توفير خدمات مالية التي تلبي احتياجات الأفراد والشركات، وتلعب جودة المنتجات والخدمات المالية المقدمة من قبل المؤسسات المالية دوراً هاماً في جذب العملاء للاستفادة

من هذه الخدمات، وتحاول المؤسسات المالية تقديم منتجات وخدمات عالية الجودة بتكلفة معقولة، من أجل الحصول على رضا العملاء، والصمود في وجه المنافسة، وزيادة الحصة السوقية. **(Kumari, 2021)**

2.6- المصارف الإسلامية والشمول المالي:

تعرف المصارف الإسلامية بأنها: "مؤسسات مالية مصرفية تعمل على تجميع الأموال وتوظيفها وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وبما يلبي احتياجات المجتمع الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع، مع الالتزام بعدم التعامل بالفوائد الربوية أخذاً أو عطاءً، وباجتناب أي عمل مخالف لأحكام الدين الإسلامي". (عبد الرحمن، السبعاوي، 2011)

تهدف المصارف الإسلامية إلى تحقيق أهداف متعددة، منها: تيسير انتقال رؤوس الأموال من وحدات الفائض إلى وحدات العجز، وتوظيف أموال الأفراد والشركات، والتوزيع العادل للدخل والثروة في المجتمع وإحياء فريضة الزكاة، وإنعاش روح التكافل الاجتماعي، وتوفير سبل التعليم وتقديم المنح الدراسية للطلاب. (تخربين، بوخرص، 2022)

تسهم المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، إذ تتميز بأنها تستند إلى أسس وقيم إسلامية وإنسانية، وتسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وتسعى لرفع مستوى معيشة الإنسان وتوفير حاجاته الأساسية، وتقوم بإيجاد البديل الشرعي للمصارف التقليدية. (العلي، 2014)

وتسهم المصارف الإسلامية في تعزيز الشمول المالي من خلال تقديم صيغ تمويل متعددة تلبي حاجات العملاء، وتتنوع بين صيغ التمويل المستندة على عقود المشاركات (صيغة المشاركة، والمضاربة، والمزارعة، والمساقاة، والمغارسة)، وصيغ التمويل المستندة على المداينات (صيغة المرابحة، والسّلم، والاستصناع، والإجارة)، وصيغ التمويل التكافلي (القرض الحسن، والزكاة، والوقف). وتعتبر من أهم الآليات المناسبة للوصول إلى المنتجات والخدمات والمنتجات المالية واستخدامها، خصوصاً للشرائح المستبعدة طواعية بسبب معتقد ديني أو ثقافي. (دريد، غريب، 2021)

وبينت دراسة قام بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2023 أن التمويل الإسلامي يسهم في تعزيز الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال تقديم الدعم للأشخاص الذين يعانون من نقص في الخدمات المالية، ويتجنبون التعامل مع المؤسسات المالية التقليدية بدافع ديني، وتقديم الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية. **(UNDP, 2023)**

وتوصلت دراسة قبايلي ووكال (2023) إلى أن الصناعة المالية الإسلامية تطورت تطوراً كبيراً بعد الأزمة المالية العالمية في الدول الخليجية والسودانية والدول الآسيوية، وخاصة ماليزيا وإندونيسيا، ولعبت دوراً في تعزيز الشمول المالي في هذه الدول، وهذا بفضل تحسين نوعية الخدمات، وابتكار منتجات جديدة، وتبني التكنولوجيا المالية.

ثالثاً: الإطار العملي

3.1- مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع البحث في المصارف الإسلامية العاملة في سورية وعددها 4 مصارف، وتتمثل عينة البحث في ثلاثة مصارف، وتم استبعاد المصرف الوطني الإسلامي بسبب حداثة بدء العمل فيه.

اسم المصرف	تاريخ التأسيس
بنك الشام	2006
بنك سورية الدولي الإسلامي	2006
بنك بركة- سورية	2009
البنك الوطني الإسلامي	2020

3.2- التحليل والمناقشة:

عدد الفروع والصرافات الآلية ونقاط البيع:

- تسعى المصارف عينة الدراسة على التواجد في مختلف المناطق السكنية لتمكين الافراد والشركات من الحصول على خدماتها بيسر وسهولة، وفي بنك الشام زاد عدد الفروع من 9 فروع عام 2011 لتصل إلى 11 فرعاً ومكتب عام 2015، ومن ثم 12 فرعاً ومكتبين عام 2020 و14 فرعاً ومكتب في نهاية الربع الرابع من عام 2023. وكان عدد فروع بنك البركة 8 فروع عام 2011 وأصبح لديه 12 فرعاً عام 2018، وفي نهاية الربع الرابع من عام 2023 أصبح 14 فرعاً، وبالنسبة لبنك سورية الدولي الإسلامي وصل عدد الفروع إلى 24 فرعاً بعد أن كان لديه 20 فرعاً عام 2011.
- كان هناك على الأقل فرع في كل محافظة وثلاث فروع في محافظة حلب وتركز العدد الأكبر من الفروع في محافظة دمشق، بسبب ارتفاع عدد السكان فيها نتيجة الحرب على سورية ونزوح عدد كبير من الأفراد والعائلات إلى دمشق وريفها، وإغلاق الفروع في عدد من المحافظات في المناطق الساخنة، أي راعت المصارف توزع الفروع وفق عدد السكان وحجم النشاط الاقتصادي، وكما أن عدد فروع بنك سورية الدولي الإسلامي أكبر من عدد فروع بنك البركة وبنك الشام.
- سعت المصارف الإسلامية إلى تسهيل وصول العملاء إلى خدماتها ومنتجاتها، وتوفير جو مريح لهم بهدف شمول أوسع شريحة بخدمات المصرف وتقديم هذه الخدمات طوال أيام الأسبوع، عن طريق شبكة الصرافات الآلية المنتشرة في كل المحافظات والربط الشبكي لصرافاتها مع المصارف العامة (التجاري والعقاري) والمصارف الخاصة.
- تقدم المصارف الإسلامية العديد من الخدمات الإلكترونية للأفراد، حيث تقدم خدمة تطبيق الموبايل البنكي، والذي يتم من خلاله إجراء العديد من الخدمات (تحويل، استعلام عن الرصيد، دفع فواتير،....)، وبذلك يمنح الأفراد المرونة وإمكانية إنجاز معاملاتهم بشكل سهل ومريح، ومتابعة حساباتهم المصرفية وسهولة إجراء الحركات المالية بكل سهولة وأمان.
- تقدم المصارف المدروسة خدمة بطاقة الائتمان Credit Card التي يصدرها المصرف على أساس القرض الحسن، وتستخدم لدفع ثمن السلع والخدمات عن طريق نقاط البيع أو الأنترنيت، وسداد الفواتير والرسوم.
- في بنك سورية الدولي الإسلامي تم منح بطاقة الائتمان credit card بسقوف ائتمانية متجددة حسب فترات يحددها البنك، بالإضافة إلى البطاقة الافتراضية E- card يمكن من خلالها الدفع عبر المتاجر الالكترونية ونقاط البيع (وصل عددها إلى تقريب 2500 نقطة بيع)، وخدمة "أون لاين" تتيح تحويل الأموال بين الحسابات والاطلاع على حركات الحساب والرصيد في أي وقت وأي مكان، مما يوفر الكثير من الجهد والوقت، وأيضاً إطلاق "بنك جوال معكم عالطريق" في مدينة دمشق وريفها يقدم جميع الخدمات المصرفية (www.siib.sy).
- يقدم بنك البركة بطاقة e- Red الائتمانية التي لها سقوف محددة للشراء من نقاط البيع لمدة شهر، وكذلك بطاقات ائتمانية يمكن من خلالها الدفع عن طريق نقاط البيع (وصل عددها إلى 1528 نقطة بيع)، بالإضافة إلى دفع الخدمات الإلكترونية للجامعات والهيئات الحكومية، والخدمات المصرفية عن طريق الأنترنت، كما يقدم بنك البركة خدمة "تم" التي تمكن من تحويل الأموال والاستعلام عن الرصيد ودفع الفواتير دون الحاجة إلى أنترنت إذا كانت الخدمة ضمن البنك نفسه، وتحتاج هذه الخدمة إلى إدخال رمز فقط. ويمكن التحويل عن طريق شركتي الفؤاد والهرم للحوالات المالية (www.albaraka.com.sy).
- يقدم بنك الشام خدمة Trust card التي تستعمل لتسديد أثمان السلع والخدمات عن طريق نقاط البيع (وصل عددها إلى 380 نقطة بيع)، وكذلك دفع الخدمات الالكترونية وخدمة الانترنت المصرفي "شام أون لاين" (www.chambank.sy).

- لم يفصح بنك سورية الدولي الإسلامي وبنك الشام في التقارير السنوية عن مقدار إيرادات خدمات الدفع الإلكتروني والمصاريف المتعلقة بها، بينما أفصح بنك بركة عن ذلك، وتبين ارتفاع إيرادات هذه الخدمات بشكل كبير، وتجاوزت مصروفات خدمات الدفع الإلكتروني هذه الإيرادات أضعاف مضاعفة، وذلك عائد إلى الحاجة إلى مزيد من الاستثمارات في المرحلة الأولى من تفعيل الخدمات الإلكترونية، وهذا يتفق مع نتيجة دراسة Shanti et al. (2023) التي بينت أن التحول الرقمي يتطلب استثمارات كبيرة في تكنولوجيا المعلومات، وأنه يدعم ربحية المصرف على المدى الطويل، ويكون هناك تدهور في الربحية على المدى القصير بسبب الاستثمارات الضخمة في تكنولوجيا المعلومات.

إجمالي الموجودات وحقوق الملكية:

تمثل إجمالي الموجودات استخدامات المصرف لموارده (الخاصة، أموال المودعين)، وتمثل حقوق الملكية أموال المصرف الخاصة، ويوضح الجدول رقم (1) تطور إجمالي الموجودات وحقوق الملكية للمصارف محل الدراسة خلال الفترة (2010–2023):

الجدول رقم (1) إجمالي الموجودات وحقوق الملكية خلال الفترة 2010–2023

	بنك سورية الدولي الإسلامي		بنك البركة		بنك الشام	
العام	إجمالي الموجودات	حقوق الملكية	إجمالي الموجودات	حقوق الملكية	إجمالي الموجودات	حقوق الملكية
2010	77,484,737,487	5,936,197,803	5,076,010,403	2,243,574,984	16,735,768,051	4,430,782,213
2011	63,321,816,693	8,829,393,955	23,047,927,355	3,310,536,398	13,047,426,360	4,842,394,687
2012	87,559,022,160	9,386,399,323	42,350,352,481	5,064,396,514	26,109,153,661	5,197,840,598
2013	92,089,000,348	9,584,258,645	60,873,929,447	7,713,686,319	56,935,160,783	7,557,933,958
2014	91,331,861,386	9,367,698,601	90,369,440,226	10,598,897,334	68,799,861,439	9,839,887,312
2015	131,186,846,839	15,207,904,903	164,467,974,931	17,969,799,899	100,516,688,700	15,325,433,821
2016	201,288,860,006	26,762,127,244	247,081,745,080	28,470,015,015	186,983,445,128	24,152,345,730
2017	289,075,626,334	25,172,850,248	328,872,527,436	28,025,059,666	135,617,226,497	23,501,104,023
2018	366,177,633,981	27,527,496,565	396,365,273,596	31,946,424,767	156,709,037,671	24,853,725,817
2019	684,316,015,186	33,343,129,726	329,505,886,497	37,840,570,050	184,768,212,445	28,610,636,846
2020	1,329,158,916,347	84,891,572,421	808,580,500,443	91,506,033,314	395,234,678,643	63,891,717,143
2021	2,545,287,640,679	178,036,985,408	1,394,645,758,475	187,598,436,075	799,315,469,164	114,837,726,511
2022	2,809,809,864,907	210,306,557,506	1,471,923,711,542	246,289,751,207	1,021,850,949,091	135,332,478,536
لغاية 2023/9/30	6,011,869,367,242	491,890,834,176	3,957,533,902,117	570,438,343,180	2,607,345,989,445	369,238,858,542

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف المدروسة.

نلاحظ من الجدول رقم (1) أن موجودات المصارف المدروسة نمت بشكل تدريجي خلال الفترة المدروسة، ما عدا بنك سورية الدولي الإسلامي نلاحظ انخفاض موجوداته عام 2011 فقط، وذلك بسبب انخفاض أرصدته لدى المركزي والمصارف الأخرى بمقدار 12 مليار.

وارتفعت موجودات البنوك الثلاثة بنسبة 100% تقريباً فقد كانت في عام 2010 بقيمة 77، 5، 16 مليار لكل من البنك الدولي الإسلامي، بنك البركة وبنك الشام على التوالي، لتصبح في نهاية الربع الرابع لعام 2023 بقيمة 6011، 3957، 2607 مليار.

وازدادت حقوق الملكية بشكل تدريجي خلال فترة الدراسة، أي سعي المصارف إلى تعزيز مركزها المالي وزيادة أموالها الخاصة.

الربح الصافي:

يمكن عرض صافي الربح بعد الضريبة وفق الجدول رقم (2):

الجدول رقم (2) صافي الربح خلال الفترة 2010-2023

	بنك سورية الدولي الإسلامي	بنك البركة	بنك الشام
2010	745,699,771	(230,175,016)	107,884,052
2011	873,395,821	159,339,194	382,547,268
2012	539,473,150	618,337,086	347,165,737
2013	193,919,092	2,635,463,622	2,360,128,496
2014	(210,850,364)	2,544,577,515	2,103,514,116
2015	5,845,816,078	7,363,248,065	5,486,378,250
2016	11,558,069,582	10,722,007,841	8,505,241,821
2017	(1,738,862,604)	279,306,651	(2,553,729,567)
2018	2,363,640,668	4,349,518,101	858,441,699
2019	5,969,451,245	6,566,567,762	3,178,078,935
2020	50,016,544,812	53,707,963,264	32,506,848,238
2021	92,428,829,703	96,092,402,761	49,740,942,847
2022	32,289,446,686	58,651,664,315	20,708,017,014
لغاية 2023/9/30	19,159,033,128	24,483,378,559	16,154,715,754

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف المدروسة

نلاحظ من الجدول رقم (2) تحقيق بنك البركة لخسائر في عام 2010 فقط، وذلك طبيعي كونه باشر أعماله في 1 حزيران من عام 2010، بينما باقي السنوات نلاحظ تحقيقه لأرباح ولكن بنسب متفاوتة، بينما نلاحظ أن كل من بنك سورية الدولي الإسلامي وبنك الشام قد حققا أرباحاً في كل الفترات ما عدا عام 2017، حقق كل منهما خسارة قدرها (1 مليار، 2 مليار) على التوالي.

ويعود سبب تحقق الخسارة عام 2017 في بنك سورية الدولي الإسلامي إلى انخفاض صافي إيرادات الإجارة بمقدار 33%، وارتفاع حصة حسابات الاستثمار المطلق من الربح بمقدار 79%، وارتفاع قيمة المصروفات الأخرى (تتضمن: مصاريف إيجار، وأنظمة معلومات، ورسوم أعباء حكومية، ومصاريف قضائية وغيرها) بقيمة 84%، وارتفاع نفقات الموظفين بمقدار 27%.

أما بالنسبة لبنك الشام تعود الخسارة إلى ارتفاع نفقات الموظفين بمقدار 36%، والمصاريف الأخرى بمقدار 300%، من 767 مليون إلى 3 مليار. وباقي السنوات حقق كل منهما نمواً في الأرباح الصافية، وهذا يفسر قدرة المصارف الثلاثة على إدارة أموالها وأموال المستثمرين، وتحقيق عائد مقبول لكليهما مع المحافظة على السيولة وسلامة المركز المالي.

إجمالي التمويل والاستثمار:

يوضح الجدول التالي رقم (3) تطور إجمالي التمويل والاستثمار للمصارف عينة الدراسة:

الجدول رقم (3) إجمالي التمويل والاستثمار للبنوك عينة الدراسة خلال الفترة 2010-2023

	بنك سورية الدولي الإسلامي	بنك البركة	بنك الشام
2010	48,640,347,789	3,550,077,996	12,115,441,623
2011	45,646,390,763	14,799,230,633	10,767,275,072
2012	67,989,089,480	27,720,304,400	21,388,046,209
2013	75,573,269,452	45,432,073,654	51,421,501,558
2014	63,368,918,780	67,901,641,092	56,238,382,883
2015	100,388,581,455	114,705,367,256	81,015,634,755

2016	147,076,894,797	183,517,154,458	161,259,777,976
2017	176,557,330,994	246,006,113,006	93,694,281,843
2018	195,413,102,520	286,556,524,452	94,397,706,542
2019	432,283,401,953	227,685,878,199	113,650,068,107
2020	865,651,666,331	614,679,887,724	201,436,892,528
2021	1,451,009,649,720	946,917,731,645	386,141,746,866
2022	1,658,041,644,434	980,970,436,473	507,189,495,517
لغاية 2023/9/30	2,775,072,047,248	2,458,812,800,534	1,334,565,759,696

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف المدروسة

نلاحظ من الجدول رقم (3):

- تزايد إجمالي التمويل والاستثمار طيلة فترة الدراسة للمصارف الثلاثة خلال الفترة 2010-2023، ما عدا عام 2017 نلاحظ انخفاض قيمة التمويل والاستثمار لبنك الشام، ويعود ذلك إلى انخفاض حسابات الاستثمار لدى المصارف والمؤسسات المصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر بمقدار 32%.
- كان حجم التمويل والاستثمار في بنك سورية الدولي الإسلامي وبنك البركة أكبر من بنك الشام، وأن حجم التمويل والاستثمار في بنك سورية الدولي الإسلامي أكبر من بنك البركة، ويعود ذلك إلى تنوع الاستثمارات لدى البنك الدولي الإسلامي من خلال الاستثمار في شركة ناقلات النفط (خدمية) وشركتين للتأمين، في حين يركز بنك البركة وبنك الشام استثماراته في العقارات، كما أن ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى تشكل النسبة الأكبر من هذه التمويلات والاستثمارات في المصارف الثلاثة.
- بالتالي يمكن القول أن زيادة حجم الاستثمارات لدى هذه البنوك عينة الدراسة يعكس الدور المتنامي للمصارف الإسلامية في سورية في دفع عجلة التنمية.

الودائع المصرفية:

تعتبر الودائع المصرفية المصدر الأهم والرئيسي لمصادر الأموال الخارجية للمصارف بشكل عام، وقد تعود هذه الأموال للأفراد وقد تكون على شكل أرصدة للمصارف والمؤسسات المصرفية، حيث تقسم إلى حسابات جارية وحسابات الاستثمار المطلقة (توفير، لأجل، وكالات استثمارية). وتوضح الجداول التالية تطور إجمالي الودائع وحسابات الاستثمار المطلق للمصارف عينة الدراسة خلال الفترة 2010-2023:

الجدول رقم (4) إجمالي الودائع وحسابات الاستثمار لبنك سورية الدولي الإسلامي

العام	ودائع مصرفية	ودائع العملاء	حسابات الاستثمار المطلق	إجمالي الودائع غير مصرفية (العملاء وحسابات الاستثمار)	تأمينات نقدية
2010	1,229,162,622	12,678,012,306	54,015,863,558	66,693,875,864	1,891,548,520
2011	2,361,469,001	8,722,407,604	31,812,719,756	40,535,127,360	9,400,776,606
2012	31,101,637,407	13,481,415,027	25,830,298,562	39,311,713,589	5,378,411,606
2013	16,571,339,136	20,934,109,645	30,467,567,834	51,401,677,479	13,655,624,489
2014	15,567,311,418	15,840,615,176	32,786,432,837	48,627,048,013	16,730,595,231
2015	12,067,582,460	30,002,613,448	37,873,184,183	67,875,797,631	34,958,274,196
2016	33,068,867,077	44,660,013,323	53,656,805,227	98,316,818,550	39,659,206,108
2017	55,686,371,743	68,942,071,835	93,266,395,450	162,208,467,285	36,417,944,119
2018	44,025,135,022	92,928,902,846	143,304,915,857	236,233,818,703	48,336,779,752

2019	74,032,892,630	140,875,367,216	158,653,329,844	299,528,697,060	256,792,579,162
2020	212,727,695,717	350,751,476,158	208,076,830,544	558,828,306,702	435,065,577,406
2021	398,640,945,250	831,793,131,442	334,566,654,955	1,166,359,786,397	701,999,230,528
2022	405,114,146,080	817,115,211,750	426,655,395,584	1,243,770,607,334	811,645,934,624
لغاية 30 أيلول 2023	222,907,602,834	1,513,307,106,197	693,370,972,937	2,206,678,079,134	2,085,586,288,493

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك سورية الدولي الإسلامي

نلاحظ من الجدول رقم (4) أن إجمالي الودائع لدى بنك سورية الدولي الإسلامي وبنك البركة هي ضعف الودائع لدى بنك الشام، كما أنها أكبر في بنك سورية الدولي الإسلامي مقارنة مع بنك البركة، على الرغم من انخفاض حجم ودائع الأفراد لديه عام 2014 بسبب انخفاض حجم الودائع بالعملات الأجنبية بمقدار 43%، وانخفاض ودائع المؤسسات المصرفية في عامي 2013 و2015 بسبب انخفاض حجم الحسابات الجارية وتحت الطلب لهذه المصارف والمؤسسات المصرفية بمقدار 46%، 23% على التوالي.

الجدول رقم (5) إجمالي الودائع وحسابات الاستثمار لبنك البركة

العام	ودائع مصرفية	ودائع العملاء	حسابات الاستثمار المطلق	إجمالي الودائع غير مصرفية (العملاء وحسابات الاستثمار)	تأمينات نقدية
2010	586,257,600	813,962,214	1,231,618,658	2,045,580,872	54,377,546
2011	1,996,506,015	2,988,591,599	10,499,823,474	13,488,415,073	3,064,764,133
2012	5,823,057,113	16,084,249,058	6,360,753,953	22,445,003,011	4,976,252,852
2013	8,265,409,180	19,967,746,264	7,481,781,239	27,449,527,503	7,839,800,161
2014	26,346,099,772	21,795,256,368	10,285,148,100	32,080,404,468	19,722,409,077
2015	46,120,077,675	41,448,055,510	15,408,290,998	56,856,346,508	40,427,481,368
2016	79,986,131,010	63,765,827,990	22,138,943,026	85,904,771,016	37,473,204,893
2017	157,845,641,816	77,396,537,043	34,350,327,700	111,746,864,743	22,470,442,532
2018	172,621,482,107	96,834,543,728	54,093,608,055	150,928,151,783	31,700,744,531
2019	107,697,044,318	88,040,611,495	56,258,457,430	144,299,068,925	22,566,300,696
2020	334,606,241,190	208,716,809,877	84,949,571,674	293,666,381,551	46,637,625,311
2021	509,090,520,488	378,036,116,294	103,170,659,924	481,206,776,218	135,934,421,790
2022	426,290,110,190	503,817,516,065	89,590,990,715	593,408,506,780	83,016,272,979
لغاية 2023/9/30	1,042,987,212,243	1,099,664,725,781	199,891,862,247	1,299,556,588,028	340,420,403,359

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة

أما بالنسبة لبنك البركة نلاحظ ازدياد حجم الودائع للعملاء والمؤسسات المصرفية بشكل مستمر خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (6) إجمالي الودائع وحسابات الاستثمار لبنك الشام

العام	ودائع مصرفية	ودائع العملاء	حسابات الاستثمار المطلق	إجمالي الودائع غير مصرفية (العملاء وحسابات الاستثمار)	تأمينات نقدية
2010	134,181,350	3,117,933,169	8,452,525,370	11,570,458,539	190,866,491
2011	1,364,483,540	1,819,158,382	4,685,498,805	6,504,657,187	137,106,554
2012	11,394,435,357	2,647,085,184	3,952,565,623	6,599,650,807	2,689,575,140
2013	34,679,630,612	5,748,218,880	3,436,387,554	9,184,606,434	5,217,813,559
2014	38,171,425,809	8,346,349,829	4,274,276,640	12,620,626,469	7,521,296,220

2015	32,237,669,213	22,042,309,179	4,407,242,379	26,449,551,558	25,641,926,371
2016	114,771,221,087	34,893,647,529	6,195,922,186	41,089,569,715	4,906,892,704
2017	46,451,576,800	32,409,552,218	24,896,590,303	57,306,142,521	4,749,332,334
2018	28,222,042,495	53,967,068,395	38,707,773,250	92,674,841,645	5,245,066,197
2019	46,251,810,234	49,454,399,523	43,223,040,031	92,677,439,554	10,537,243,676
2020	97,951,934,706	91,972,106,882	51,621,538,089	143,593,644,971	77,386,005,060
2021	392,363,074,372	181,669,844,480	75,882,742,033	257,552,586,513	7,732,502,647
2022	491,730,846,745	261,663,459,173	78,709,969,735	340,373,428,908	13,443,381,489
لغاية 30 أيلول 2023	1,388,805,153,344	335,993,003,738	184,200,741,598	520,193,745,336	221,113,078,032

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الشام

نلاحظ من الجدول رقم (6) أنه بالنسبة لبنك الشام تزايدت قيم ودائع العملاء في أغلب الفترات ما عدا عامي 2017 و2019 فقد انخفضت قيمة هذه الودائع عن السنوات السابقة، بسبب انخفاض حجم الودائع بالعملات الأجنبية بمقدار 46% و59% على التوالي، أما بالنسبة لودائع المؤسسات المصرفية فقد حققت انخفاضاً ملحوظاً عامي 2015 و2018، بسبب انخفاض الحسابات الجارية وتحت الطلب لهذه المؤسسات بمقدار 15% و46% على التوالي.

وبالنسبة لحسابات الاستثمار المطلق، نلاحظ انخفاضها في الأعوام الأولى للفترة المدروسة من 2010 وحتى 2013 لتبدأ بعدها بالارتفاع تدريجياً، ويعود ذلك إلى بداية الحرب على سورية وتخوف كثير من الأفراد من إبقاء أموالهم في المصارف، وانخفاض قدرتهم على الإيداع لازدياد حاجاتهم الاستهلاكية اليومية، أي ارتفاع معدل السحوبات بسبب الكثير من الإشاعات والرعب لدى المودعين بسبب الضرر الذي لحق بمناطق تواجدهم، والذي أصاب العديد من فروع المصارف.

وعند مقارنة حجم ودائع الأفراد بحجم ودائع المصارف والمؤسسات المصرفية، نلاحظ أن حجم الودائع المصرفية تشكل نسبة قليلة من حجم الودائع لدى المصارف عينة الدراسة، مما يدل على قدرة هذه المصارف على جذب الودائع وتنميتها، فالودائع تعد مؤشراً على درجة ثقة العملاء بالجهاز المصرفي، وهي مصدر مهم من مصادر التمويل لأنشطة المصرف، والتي تساهم بدورها في تعزيز نمو الاقتصاد. إلا أن أغلب هذه الودائع هي ودائع تحت الطلب أي غير مستقرة ومعرضة للسحب من قبل العملاء في أي لحظة مما يستلزم المصرف بالاحتفاظ بنسبة كبيرة منها وعدم التصرف تحسباً لأي طلب من قبل العملاء.

التأمينات النقدية:

لا بد من ذكر مصدر مهم أيضاً من المصادر التي تعتمد عليها المصارف في تمويل عملياتها ولا يترتب عليها منح أي عوائد، وهي التأمينات النقدية لقاء تسهيلات غير مباشرة كالاعتمادات المستندية والكفالات، أو قد تكون مقابل ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات.

وبالعودة إلى الجداول الثلاثة السابقة نلاحظ زيادة قيمة هذه التأمينات بشكل جيد على الرغم من انخفاضها في بعض السنوات في المصارف الثلاثة، وقد يعود ذلك أولاً إلى ظروف الحرب وتأثيرها على حجم الاستثمارات، وكذلك العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية، كون معظم مبالغ هذه التأمينات تعود إلى اعتمادات لقاء استيراد أو تأمينات لقاء تعهدات التصدير المشتركة.

التسهيلات الممنوحة:

تقدم المصارف عينة الدراسة العديد من التسهيلات الائتمانية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية (المرابحة، استصناع، إجارة، مشاركة، مضاربة)، بالإضافة إلى العديد من التسهيلات الائتمانية غير المباشرة (اعتمادات، كفالات، قبولات)، إلا أن هذه المصارف تركز على صيغة المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء، ويقدم بنك سورية الدولي الإسلامي صيغة الإجارة، ويقدم بنك البركة

صيغة المشاركة، حيث أنها لا تشكل أكثر من 5% من قيمة هذه التمويلات، ويعود ذلك إلى ارتفاع مخاطر هذه الصيغ مقارنة بصيغة المرابحة.

ويوضح الجدول التالي رقم (7) إجمالي التمويلات للمصارف عينة الدراسة:

الجدول رقم (7) إجمالي التمويل للبنوك عينة الدراسة خلال الفترة 2010-2023

	بنك سورية الدولي الإسلامي		بنك البركة		بنك الشام	
2010	32,176,850,787		1,117,661,126		9,550,973,514	
2011	24,970,225,624	- 0.22	4,492,635,098	3.02	8,502,634,281	- 0.11
2012	22,500,281,425	- 0.10	3,997,941,457	- 0.11	6,490,439,687	- 0.24
2013	19,245,344,033	- 0.14	3,544,460,431	- 0.11	5,504,388,409	- 0.15
2014	23,280,501,414	0.21	5,208,608,574	0.47	6,565,896,033	0.19
2015	44,717,146,929	0.92	19,164,506,183	2.68	35,784,109,189	4.45
2016	32,330,358,600	- 0.28	18,747,626,785	- 0.02	29,094,522,226	- 0.19
2017	49,249,312,704	0.52	31,360,493,320	0.67	35,384,968,219	0.22
2018	121,331,602,599	1.46	36,543,770,573	0.17	47,981,064,955	0.36
2019	345,992,760,792	1.85	58,689,196,941	0.61	65,900,728,653	0.37
2020	614,007,124,404	0.77	46,505,404,287	- 0.21	100,490,065,819	0.52
2021	970,487,351,679	0.58	87,440,345,153	0.88	169,921,864,570	0.69
2022	1,078,494,212,116	0.11	149,014,349,849	0.70	225,094,167,497	0.32
لغاية 2023/9/30	1,656,989,499,657	0.54	263,769,818,975	0.77	559,345,984,417	1.48

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة

نلاحظ من الجدول رقم (7) انخفاض إجمالي التمويلات للمصارف الثلاثة خلال الأعوام 2010-2013، ويعود ذلك إلى التأثير السلبي للحرب على سورية، وانخفاض معدلات السيولة نتيجة تخلف العديد من المقترضين عن سداد التزاماتهم، وكذلك انخفاضها في كل المصارف خلال عام 2016 لتعاود التحسن بعد ذلك. وكانت قيمة التمويلات الأعلى في بنك سورية الدولي الإسلامي، يليها بنك الشام، ومن ثم بنك البركة.

أما من حيث الجهة الممنوحة لها هذه التمويلات نلاحظ أن الشركات الكبرى تأخذ النسبة الأكبر من هذه التسهيلات في المصارف الثلاثة، أما بالنسبة لباقي الجهات أفراد، تمويلات عقارية والشركات المتوسطة والصغيرة نلاحظ أنها تتفاوت بين المصارف الثلاثة، فبالنسبة لبنك سورية الدولي الإسلامي نلاحظ من الجدول رقم (8) التالي أن التمويلات العقارية تأتي في المرتبة الثانية، تليها تمويلات الأفراد والشركات المتوسطة والصغيرة بنسب متقاربة.

الجدول رقم (8) التسهيلات الممنوحة (المباشرة وغير المباشرة) لبنك سورية الدولي الإسلامي

	اعتمادات	كفالات	قبولات	أفراد	عقارية	شركات كبرى	شركات متوسطة وصغيرة
2010	2,194,207,524	1,936,493,798	248,943,858	4,652,365,289	5,608,606,764	9,657,071,186	4,425,198,392
2011	10,534,005,275	1,265,747,447	186,384,410	3,130,764,305	5,961,693,574	11,865,803,134	4,011,964,611
2012	4,171,060,333	1,439,802,072	109,612,994	2,198,703,793	5,146,363,988	13,240,713,813	1,860,332,626
2013	8,555,228,577	1,456,686,187		3,143,994,899	4,782,924,319	10,773,203,396	517,315,635
2014		1,942,483,339		533,769,246	3,731,246,722	17,588,772,123	1,426,713,323
2015	169,358,004	1,897,925,857	646,378,562	1,204,469,985	3,769,988,984	36,698,902,728	3,043,785,232
2016		8,647,012,197		688,759,261	8,583,100,491	21,184,472,901	1,874,025,947
2017		12,580,308,866		905,474,596	13,492,680,001	32,225,097,894	2,626,060,213

2018		36,000,256,097		853,008,231	17,974,471,543	94,743,448,181	7,760,674,644
2019		75,893,433,482		1,898,743,884	20,470,725,962	309,121,495,320	14,501,795,626
2020	25,423,542,581	113,966,527,778		2,338,066,383	30,022,198,576	576,395,386,802	5,251,472,643
2021	18,260,712,912	229,511,282,179		12,897,503,491	23,063,622,246	928,811,371,579	5,714,854,363
2022	20,456,658,098	226,436,388,296		11,638,789,485	36,788,468,403	995,176,504,088	34,890,450,140
لغاية 2023/9/30	6,506,035,082,635			79,563,759,130	30,381,250,866	1,508,016,570,447	39,027,919,214

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك سورية الدوالي الإسلامي

أما بالنسبة لبنك البركة نلاحظ من الجدول رقم (9) أدناه توزعها خلال الفترة 2010–2014 بين الشركات والأفراد، واعتباراً من عام 2015 تم منح التمويلات العقارية والتمويل للشركات المتوسطة والصغيرة ورغم ذلك بقيت الشركات الكبرى تحصل على الجزء الأكبر من التمويل تليها التمويلات العقارية لعودة الأوضاع الأمنية إلى الاستقرار تدريجياً وأخيراً تمويلات الأفراد والشركات المتوسطة والصغيرة.

الجدول رقم (9) التسهيلات الممنوحة (المباشرة وغير المباشرة) لبنك البركة

	اعتمادات	كفالات	قبولات	أفراد	عقارية	شركات كبرى	شركات متوسطة وصغيرة
2010	3,796,543,527	15,000,000		766,855,085		350,806,041	
2011	3,079,537,631	173,915,579		605,957,115		3,886,677,983	
2012	4,802,174,718	133,414,656		459,687,898		3,538,253,559	
2013	6,413,359,790	827,749,550		293,145,324		3,251,315,107	
2014	10,719,692,029	214,052,758		180,944,960		5,027,663,614	
2015	22,939,715,339	871,357,454		98,831,364	207,334,743	18,474,998,600	383,341,476
2016	17,695,668,088	9,257,989,049	4,060,638,823	327,134,344	655,216,170	17,112,915,552	652,360,719
2017	7,461,591,200	12,090,041,791	293,558,912	250,996,094	1,673,327,078	28,713,937,535	722,232,613
2018	7,031,194,462	17,051,906,765	185,755,691	246,489,678	1,752,523,976	33,756,456,119	788,300,800
2019	14,828,785,508	20,268,834,023	686,279,027	293,224,985	5,034,192,214	53,361,779,769	
2020	19,602,501,438	45,734,380,935		103,445,609	7,328,227,180	38,142,721,017	
2021	87,924,597,994	65,797,525,139		2,351,413,437	14,535,827,164	70,553,104,552	
2022	35,668,085,867	79,756,447,770		4,640,741,895	16,714,828,278	127,658,779,676	
لغاية 2023/9/30	240,408,874,618	151,276,268,768					

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة

أما بالنسبة لبنك الشام فقد بدأت عمليات تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة والتمويلات العقارية منذ عام 2014، وحصلت الشركات الكبرى على الجزء الأكبر من التمويل تليها الشركات المتوسطة والصغيرة ومن ثم التمويلات العقارية وأخيراً الأفراد.

الجدول رقم (10) التسهيلات الممنوحة (المباشرة وغير المباشرة) لبنك الشام

	اعتمادات	كفالات	قبولات	أفراد	عقارية	شركات كبرى	شركات متوسطة وصغيرة
2010	733,631,022	253,372,438	66,800,200	229,585,792		6,745,910,823	
2011	84,986,290	245,507,389	80,634,052	1,949,146,539		6,553,487,742	
2012	145,349,604	2,768,845,422	15,265,721	1,384,659,567		5,105,780,120	
2013	5,006,963,073	286,408,580		696,625,179		4,807,763,230	

1,014,556,701	5,223,167,003	214,236,142	113,936,187	180,556,673	382,285,215	5,922,179,618	2014
997,901,444	34,332,162,237	444,997,641	9,047,866		452,261,951	3,239,556,540	2015
1,702,402,172	26,123,981,069	1,237,984,830	30,154,154		2,251,472,430	3,583,583,987	2016
1,697,031,790	31,887,197,512	1,731,492,731	96,246,186		3,645,533,390	5,278,411,627	2017
1,831,352,242	43,982,140,863	1,665,344,597	591,227,253		2,375,868,232	4,053,909,940	2018
2,181,775,297	60,063,545,299	2,669,902,664	985,505,393	2,500,000,000	2,420,853,102	11,027,076,812	2019
1,310,731,132	94,404,188,050	3,231,452,217	1,543,694,420		12,577,532,224		2020
18,410,900,755	140,123,924,578	6,422,344,253	2,964,694,984		20,138,287,297		2021
34,466,543,739	172,113,623,235	5,842,090,491	12,671,910,032		40,993,926,587		2022
							لغاية 2023/9/30

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الشام

يمكننا القول أنه على الرغم من تركز التمويلات للشركات الكبرى إلا أن المصارف الإسلامية الثلاثة قد حاولت جذب نسبة لا بأس من الأفراد والشركات المتوسطة والصغيرة وتلبية احتياجاتها، وهذا ما نلاحظه من خلال زيادة قيمة هذه التمويلات بشكل جيد خلال عامي 2021-2022.

كما تقوم المصارف المدروسة بتقديم تسهيلات غير مباشرة للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفته وكيلاً عنهم، تشمل الكفالات والاعتمادات والقبولات التي تسهل لهم تداول الأموال وتشغيلها بما يوفر الجهد والوقت لهم، وهي متذبذبة خلال فترة الدراسة، وتشكل الكفالات الجزء الأكبر منها في بنك سورية الدولي الإسلامي فقد شكلت 92% من قيمة التسهيلات غير المباشرة الممنوحة في عام 2020، بينما تتفاوت هذه النسبة بين الكفالات والاعتمادات في بنك البركة فقد كانت الاعتمادات تشكل النسبة الأكبر من هذه التسهيلات وبلغت نسبتها 96% عام 2015 لتنخفض بعدها مقابل زيادة نسبة الكفالات بشكل تدريجي لتشكل 69% من قيمة التسهيلات في عام 2020، لتنخفض بعدها مقابل زيادة الاعتمادات. والحالة معاكسة في بنك البركة فقد زادت الاعتمادات مقابل الكفالات لتصبح نسبتها 69% عام 2019، وعدم منحا لهذه التسهيلات بعد ذلك والتركيز على الكفالات فقط.

النتائج:

توصل البحث إلى النتائج الآتية:

- يسهم التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال إتاحة منتجات مالية إسلامية تتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، مما يتيح وصول الأفراد والشركات لهذه المنتجات واستخدامها، وتقديم صيغ تمويل قائمة على تقاسم المخاطر، وقادرة على الوصول لشرائح لا تغطيها التمويل التقليدي. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة دريد وغريب (2021).
- تقدم المصارف الإسلامية عينة البحث الخدمات المصرفية الرقمية عبر تطبيق الموبايل أو نقاط البيع التي تشمل كافة القطاعات، وكذلك البطاقات الائتمانية، كما تزايدت عدد فروع المصارف وشبكة الصرافات الآلية بشكل جيد خلال فترة الدراسة مع مراعاة عدد السكان وحجم النشاط الاقتصادي.
- تقدم المصارف الإسلامية عينة البحث العديد من الخدمات الإلكترونية للأفراد، التي تمنحهم المرونة في إنجاز معاملاتهم وسهلة الوصول إليها، بتكاليف قليلة وجودة أعلى.
- يتم ربط شبكة الصرافات الآلية للمصارف الإسلامية مع المصارف الخاصة الأخرى العاملة، وأيضاً مع المصارف العامة (المصرف العقاري والمصرف التجاري).

- انعكس توجه المصارف الإسلامية نحو التحول الرقمي على تعزيز الشمول المالي من خلال البعد الأول المتمثل في إتاحة الخدمات المالية المصرفية (من خلال عدد الفروع والصرافات ونقاط البيع)، والبعد الثاني المتمثل في استخدام الخدمات المالية والمصرفية (من خلال: زيادة حجم الودائع والتسهيلات الممنوحة)، وبالتالي قدرة المصارف الإسلامية على جذب الودائع وتنميتها، وتقديم العديد من التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة، وحظي الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة بنسبة لا بأس بها من هذه التسهيلات، أي استطاعت جذب العديد من الأشخاص غير المشمولين مالياً، كما تمكنت من منح العديد من التمويلات العقارية، بالإضافة إلى التسهيلات غير المباشرة (الاعتمادات، الكفالات والقبولات).
- على الرغم من تركيز المصارف الإسلامية على صيغة المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء (حيث إنها أقل مخاطرة مقارنة بصيغ التمويل الأخرى)، إلا ان ذلك يتناسب مع الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة بسبب تفضيل الأفراد للمنتجات صغيرة القيمة، كما أن هذه الشركات تعاني من مشكلات عديدة عند بداية نشاطها وتكون مخاطرها أعلى.
- انعكس توجه المصارف الإسلامية نحو التحول الرقمي على تعزيز الشمول المالي من خلال البعد الثالث المتمثل في جودة الخدمات المالية والمصرفية، أي تحقيق رضا العملاء من خلال توفير صيغ تمويل قائمة على تقاسم المخاطر.
- قدرة المصارف الإسلامية عينة البحث على إدارة أموالها وأموال المستثمرين وتحقيق عائد مقبول لكليهما، مع المحافظة على السيولة وسلامة المركز المالي. وازداد حجم الاستثمارات في المصارف الإسلامية عينة البحث، الذي يعكس الدور المتنامي لها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تجاوزت مصروفات خدمات الدفع الإلكتروني إيرادات هذه الخدمات، بسبب الحاجة إلى مزيد من الاستثمارات في المرحلة الأولى من التحول الرقمي، وهذا يتفق مع نتيجة دراسة Shanti et al. (2023).

التوصيات:

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها، يوصي الباحث بالآتي:

- من أجل تعزيز البعد الأول للشمول المالي (الوصول)، هناك ضرورة لاهتمام المصارف الإسلامية بتوزيع شبكة الفروع، من أجل إتاحة استفادة عدد أوسع من الأفراد والشركات من المنتجات والخدمات المالية، وخاصة الأفراد الذين يسكنون في الأرياف والمناطق النائية.
- من أجل تعزيز البعد الثاني للشمول المالي (الاستخدام)، لا بد من الاهتمام بتعزيز الوعي المصرفي، وإقامة الندوات ونشر الكتيّبات التي تبين صيغ التمويل المختلفة التي تقدمها المصارف الإسلامية، وإمكانية تقديم التمويل للطبقات الفقيرة من خلال صيغ التمويل التي تستند إلى المشاركة، وعدم التركيز على صيغة المرابحة.
- من أجل تعزيز البعد الثالث للشمول المالي (الجودة)، لا بد من الاهتمام بابتكار منتجات وخدمات جديدة تلبي حاجات العملاء المتغيرة، مثل: إطلاق الصكوك الإسلامية.
- ضرورة تعزيز دور الأدوات المالية (الزكاة، الصدقات والقرض الحسن)، عن طريق توزيع أموال هذه الأدوات بشكل يؤدي إلى زيادة عدد المشمولين مالياً من ذوي الدخل المحدود.

المراجع: **Reference**

1. اقدح، هبة؛ بنود، محمد خالد؛ عداس، ضحى. (2024). أثر مؤشرات التحول الرقمي في ربحي المصارف الإسلامي: دراس تطبيقية. *مجلة بحوث جامعة حلب: سلسلة العلوم الاقتصادية*، (50): 1-22.
https://www.researchgate.net/publication/378861792_athrmwshrat_althwl_alrqmy_fy_rbhyt_almsarf_alaslamyt_drast_ttbyqyt?_tp=eyJjb250ZXh0Ijp7ImZpcnN0UGFnZSI6ImhvbWUiLCJwYWdlIjoic2VhcmNoIiwicG9zaXRpb24iOiJwYWdlSGVhZGVyIn19
2. الأمم المتحدة. (2023). تقرير أهداف التنمية المستدامة. إصدار خاص.
3. تخربين، وليد؛ بوخرص، أحمد أمين. (2022). واقع وآفاق التحول الرقمي لدى المصارف الإسلامية: دراسة حالة مصرف البلاد السعودي. *مجلة مالك بن نبي للبحوث والدراسات*، 4 (1): 150-165.
https://www.researchgate.net/publication/361668174_waq_wafaq_althwl_alrqmy_ldy_almsarf_alaslamyt_drast_halt_msrf_alblad_alswdy
4. جمعه، أميرة الطيب محمود. (2023). آليات التحول الرقمي وأثره على سلامة البيانات المالية: دراسة حالة مصرف الراجحي السعودي. *المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي*، (56): 121-140.
https://doi.org/10.52132/Ajrsp/v5.56.5
5. حماده، حسام أحمد. (2022). دور التحول الرقمي في تحسين الأداء المالي للمنظمة: بالتطبيق على البنوك التجارية المصرية المسجلة في البورصة المصرية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية* والإدارية، 13 (3): 77-52.
https://dx.doi.org/10.21608/masf.2022.241924
5. دبوش، عبد القادر؛ بيري، نورة. (2023). دور الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: دراسة قياسية للفترة 2011-2021. *مجلة اقتصاد المال والأعمال*، 8 (1): 157-174.
6. دريد، حنان؛ غريب، الطاوس. (2021). دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام الجزائر. *مجلة البشائر الاقتصادية*، 7 (1): 276-295.
https://doi.org/**10.33704/1748-007-001-015**
7. الشحات، نظير رياض محمد؛ أبو الديار، محمد عبد العزيز السيد. (2023). تأثير الشمول المالي على الربحية: دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في مصر. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، 4 (2): 863-907.
https://doi.org/10.21608/cfdj.2023.289188
8. شحاده، مها. (2022). تأثير أبعاد التحول الرقمي في النضج الرقمي للمصارف الإسلامية: بحث تطبيقي في البنوك الإسلامي الأردنية. *مجلة الجامعة القادسية للاقتصاد الإسلامي*، 2 (1): 53-106.
https://doi.org/10.52747/aqujie.2.1.119
9. شرف، سمير؛ الصائغ وجد رفيق. (2021). أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في سورية مقارنة بمجموعة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. *مجلة جامعة حماة*، 4 (1): 157-181.
https://hama-univ.edu.sy/ojs/index.php/huj/article/view/604
10. صوالحي، يونس. (2023). تعزيز الشمول المالي من خلال التمويل الرقمي الإسلامي: الأسس والمبادئ في ضوء التجربة الماليزية. *مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية*، 14 (1): 3-23.
https://doi.org/10.55188/ijifarabic.v14i1.579
11. ضاهر، حنان؛ خليل، دعاء. (2020). أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في سورية. *مجلة جامعة تشرين: العلوم الاقتصادية والقانونية*، 42 (3): 162-179.

12. الطيب، حنان. (2020). الشمول المالي. سلسلة كتيبات تعريفية، العدد (1)، منشورات صندوق النقد العربي، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.
https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2021-12/financial-inclusion.pdf
13. العلي، صالح حميد. (2014). *المؤسسات المالية الإسلامية*. منشورات جامعة دمشق، كلية الشريعة: 381.
14. العمري، ماسة؛ العدي، إبراهيم. (2023). واقع الشمول المالي حول العالم– مراجعة أدبية. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية*، 39 (3): 119–134.
http://journal.damascusuniversity.edu.sy/index.php/index/index
8. قبايلي، كمال؛ وكال، سمير. (2023). دور الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق الشمول المالي. *مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت*، 4 (2): 98–117.
9. عوض، آية عادل محمود. (2021). أثر تطبيق الشمول المالي على المخاطر الائتمانية بالبنوك وانعكاس ذلك على أدائها المالي: دراسة تطبيقية. *مجلة الدراسات المالية والتجارية*، 31 (3): 370–394.
1. **Abu Eid Q. M., Abu Al Houl M. A., Suleiman Al., and Almomani M. A. (2023). The Role of Financial Inclusion in the Stability if Islamic Banks.** ***International Journal of Professional Business Review*****, 8 (4): 0-19. https://10.26668/businessreview/2023.v8i4.1214**
2. **Akter w., Majeed M. U., and Roubaud D. (2019). Islamic Banking and Financial Inclusion: Evidence from Asian and African Markets.** ***Journal of Islamic Business and Management*****, 9 (2): 341-354. https://doi.org/10.26501/jibm/2019.0902-007**
3. **Desky H., and Maulina I. (2022). Digital Transformation in Islamic Banking.** ***International Journal of Multidisciplinary research and Analysis*****, 5 (12): 3616-3622. https://doi.org/10.47191/ijmra/v5-i12-42**
4. **Hasan H. A., Mansyur S., Sabbar S. D., Alkanan O. M. T., Arsal M., M. Hasyim, and Halfaoui A. (2024). The Impact of Islamic Financial Inclusion on Economic Growth in Asia: Evidence from Indonisia and Iraq.** ***UCJC Business and Society Review*****, (1): 84-127. https://doi.org/10.3232/UBR.2024.V21.N1.03**
5. **Huong L. N. T., Viet H. N., Phuong A. N., and Nguyen D. V. (2023). How Does Digital Transformation Impact Bank Perforance?** ***Cogent Economics & Finance*****, (11): 1-10. https://doi.org/10.1080/23322039.2023.2217582**
6. **Kumari D. A. T. (2021). Dimensions of Financial Inclusion: An Individual Perspective.** ***Journal of Accountancy & Finance*****, 6 (2), pp. 41-60. https://www.researchgate.net/publication/350410609**
7. **Novreska S., and Arundina T. (2024). The Role of Islamic Financial Inclusion in Poverty, Income Inequality, and Human Development in Indonesia.** ***Journal of Islamic Monetary Economics and Finance*****, 10 (1): 135-154. https://doi.org/10.21098/jimf.v10i1.1973**
8. **Shanti, R., Siregar, H., Zulbainarni, N., and Tony. (2023). Role of Digital Transformation on Digital Business Model Banks: A Study of the Banking Sector.** ***Sustainability*****. (15): 1-25. https://doi.org/10.3390/su152316293**
9. **UNDP. (2023).** ***Case Studies on Innovations in Islamic Finance*****. Prepared by; United Nations Development Programme, Islamic Development Bank, Kuala Lampur, Center of Excellence, Malaysia. https://www.isdb.org/coekl/innovations-in-islamic-finance**
10. **Zhu, Y., and Jin, S. (2023). COVOD-19, Digital Transforation of Banks, and Operational Capabilities of Coercial Banks.** ***Sustainability*****. (15). https://doi.org/10.3390/su15118783**
11. **World Bank. (2021).** ***The Global Findex Database 2021: Financial Inclusion, Digital Payments, and resilience in the Age of COVID-19*****. World Bank, Washington, USA. https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex**
12. **World Bank. (2020).** ***Global Financial Development Report 2019/2020: Bank Regulation and Supervision a Decade after the Global Financial Crisis*****. World Bank, Washington, USA. https://hdl.handle.net/10986/32595**